

## المرفق ( 1 ) التوصيات

ينظر المجلس القومي لحقوق الإنسان بتقدير كبير لتجاوب الدولة مع القسم الأكبر من توصياته التي ضمنها تقاريره السنوية ، ويتابع هذا التقرير التأكيد على التوصيات التالية :

### 1- على الصعيد التشريعي

\*الإسراع بإصدار تعديلات قانون الإجراءات الجنائية باعتباره السبيل الأمثل لإنهاء أزمة الحبس الاحتياطي وتكس مرافق الاحتجاز، وتحقيق العدالة الناجزة، وتعزيز ضمانات العدالة، وتيسير سياسات العفو والإفراج الشرطي، وإنصاف الأبرياء معنوياً وجبر الضرر الذي تعرض له البعض منهم.

\*تنظيم مؤتمر عام لتحديث قانون العقوبات الصادر في العام ١٩٣٧ على غرار الجهد الإيجابي الذي حققه المؤتمر العام لتعديل قانون الإجراءات الجنائية مطلع العام 2017 مع إيلاء الاهتمام إلى مراجعة كثافة النصوص التي تفضي إلى عقوبة الاعدام، وتعزيز تجريم وحظر التعذيب وسوء المعاملة.

\*الإسراع بإصدار القانون المنظم للانتخابات المحلية المرتقبة والتي يتوقع أن تضخ دماء جديدة للحياة السياسية في البلاد بواقع حصتي المرأة والشباب المقررتين في الدستور.

\*إصدار قانون بإنشاء مفوضية تكافؤ الفرص وحظر التمييز بين المواطنين ، وتجريم الحض على الكراهية ، وهو ما كان يدعو إليه المجلس منذ تأسيسه .

### 2- على صعيد الحقوق الأساسية

\*العمل بوتيرة أكبر على ضمان احترام حقوق الإنسان في سياق الجهود المقدرة لمكافحة جريمة الإرهاب على نحو يؤدي لتعزيز جهود القضاء على الإرهاب واستئصال شأفته.

\*إعادة النظر في نوعية القضايا المحالة إلى القضاء العسكري بهدف إزالة الالتباسات التي تثور حول محاكمات غير العسكريين.

\* تعزيز التعاون مع النيابة العامة ووزارة الداخلية لكفالة احاطة ذوي المحتجزين بملابسات القبض والحبس الاحتياطي للمحتجزين تفعيلاً للقانون من ناحية، ولمعالجة كثافة الادعاءات بوقوع جريمة "اختفاء قسري" لمحتجزين.

\*الكشف بصفة مستمرة ودورية عن إجراءات المساءلة والمحاسبة القضائية والتأديبية التي تتخذها السلطات بحق المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان

\*تكثيف استراتيجيات مكافحة التطرف ومناهضة خطاب الكراهية والتحرير على العنف ، وخاصة من خلال آلية المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف ووسائل الإعلام والثقافة، ومنح فضاء أوسع للمجتمع المدني للنهوض بدوره في مكافحة التطرف والكراهية.

### ٣ - على صعيد الحريات العامة

\*اتخاذ التدابير السياسية والتنفيذية بهدف توسيع المجال العام لما له من أهمية بالغة في حماية وتعزيز الحقوق والحريات من ناحية، واستعادة الحياة السياسية للحوية المفقودة وبما يلبي عناصر ممارسة الحق في المشاركة في الشؤون العامة على النحو الأمثل.

\*التخفف من قرارات النيابة العامة بحظر النشر في القضايا التي تشغل الرأي العام، وإعادة النظر في قرارات النيابة العامة بالتحقيق في البلاغات المقدمة في قضايا الرأي، وذلك بهدف تجنب تأثير هذين النوعين من القرارات على التمتع بحرية الرأي والتعبير.

#### ٤ - على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

\*إعادة النظر في وتيرة رفع الدعم لجعله أكثر تدرجاً وخاصة في مجالي الطاقة والخدمات، لما لهما من أثر اجتماعي شديد الوطأة على كاهل القطاع الأعظم من المواطنين.  
\*اتخاذ التدابير الكفيلة ببحث القطاع الخاص على الإلتزام بحد أدنى مناسب من الأجور بما يتناسب مع مقتضيات العيش الكريم، وتحمل حصته في تدابير الحماية الاجتماعية بما يتسق مع مفهومي النمو والتنمية.

\*زيادة مقررات الصحة والتعليم في الميزانية العامة للدولة والتي تتضاءل بفعل توجيه القسط الأعظم منها للأجور والخدمات، لإتاحة الموارد الكافية لجهود التطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية للمرافق الصحية والتعليمية على نحو ما تحققه الدولة من طفرات في مجالات الطاقة والطرق والنمو العمراني ومرافق المياه والصرف الصحي.